

الإستقراء في النحو

الكتور

عبدان محمد سلمان

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد اعتمد النحاة المنهج الاستقرائي في وضعهم أصول النحو العربي وقواعده ، وهو منهج قوي يعتمد على تتبع كلام العرب من منابعه الأضيلة ، وتسجيل القوانين النحوية التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة . وكان للجهد العظيم الذي بذله العلماء ، وهم يدعون اللغة ويجمعون نصوصها ، أثر كبير في تدليل سبل استقراءهم اللغة ، ومن ثم تيسر لهم استنباط أحكامها ، وضبط قواعدها ، واستخلاص أوضاع نظمها ، وبيان العلاقة القائمة بين مفرداتها في تراكيبها المختلفة ، وسمات تلك المفردات وأنواعها وخصائص كل نوع منها ، وما يطرأ عليها من تغيير بسبب المعاني المختلفة التي تتورثها في الكلام .

ولعظيم اعتماد النحاة على الاستقراء في ذلك كله ، وجدناهم قد نصروا عليه في وصفهم النحو وحدته . فهذا أبو بكر بن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ) يصفه بأنه : « علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب » (١) ،

(١) كتاب الأصول في النحو ٢٧/١ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

وهذا أبو عليّ الفارسيّ المتوفى سنة (٣٧٧ هـ) يحدّثه بأنه : « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » (٢) ، وحدّده ابن عصفور المتوفى سنة (٦٦٩ هـ) بأنه : « علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها » (٣) .

وغرضي في هذا البحث هو أن أضع بين يديّ الباحثين نماذج من استقراءات النحاة ، لأثبت خطأ كثير من الباحثين المحدثين ، ممن يشعرون على النحاة القدامى ، فيزعمون أنهم لم يستقروا اللغة استقراء تاماً ، حينما أصدروا أحكامهم النحوية (٤) ، وأنهم كانوا يرومون في عملهم النحويّ اخضاع اللغة العربية لقواعد المنطق والفلسفة والعلوم الكلامية الأخرى التي تأثروا بها (٥) ، بعد اطلاعهم على ثقافات الأمم المختلفة ، وإنتني لا أزعج أن النحاة لم يتأثروا بالمنطق أو الفلسفة أو العلوم الأخرى ، فجاءت أحكامهم بعيدة عن ذلك ؛ لأن كتب النحو زاخرة بما يدلّ على ذلك التأثير ، ولكن هذا التأثير لا يتصل بوضع القواعد والأحكام النحوية ، بل يتصل بتنظيم تلك الأحكام على وفق منهج قائم على تفكير عقليّ يسعى الى ضم الأحكام المتشابهة في أبواب مترابطة ، ويتصل أيضاً بالكشف عن أسرار العربية ، وحكمة نظمها ، أما وضع الأحكام فقد كان اعتمادهم فيه على الاستقراء وحده .

ويستطيع الباحث أن يقرر . أنّ علوم العربية - ومنها النحو - قد مرت بثلاث مراحل ، فالتجهد جهود العلماء في المرحلة الأولى صوب جمع النصوص وتدوينها على وفق ضوابط الترميز بها ، تتصل بجوهر النص ، وسلامة

(٢) كتاب الشكلمة ١٦٣ .

(٣) المقرب ٤٥/١ .

(٤) اللغة والنحو بين القديم والحديث / عباس حسن ، ٦٨ .

(٥) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي الخزرجي / المقدمة (د) .

عربية من يأخذون عنه اللغة (٦) ، وفي المرحلة الثانية انصرف العلماء إلى استقراء تلك النصوص لاستخلاص الأحكام والقواعد منها ، أما المرحلة الثالثة فقد كانت جهودهم فيها منصبة على تعرف أسرار اللغة ، وتعليل أحكامها لمعرفة حكمة العرب في كلامها (٧) . وقد كان للمنطق والعلوم الكلامية الأخرى أثر كبير في هذه المرحلة . أما المرحلتان الأولى والثانية ، فليس للعلوم الكلامية أثر فيهما إلاّ فيما يتصل بتنظيم المعلومات وتبويبها .

ولابدّ من التأكيد هنا أنّ هذه المراحل الثلاث كثيراً ما تكون متداخلة تجري في آن واحد ، إلاّ أن لكل مرحلة غرضاً متميزاً عن غرض المرحلة الأخرى ، فكان غرض المرحلة الأولى هو جمع اللغة والمحافظة عليها من الدخيل ، وغرض المرحلة الثانية هو وضع القواعد النحوية واللغوية ليتجنب الناطقون بالعربية اللحن ، وغرض المرحلة الثالثة هو بيان عظمة هذه اللغة ، ومعرفة أسرارها .

ولعل أول استقراء في النحو يقع بين أيدينا هو ذلك الاستقراء الذي ينسب للإمام عليّ (رضي الله عنه) فيما رواه عنه أبو الأسود الدؤليّ المتوفى سنة (٦٩ هـ) حيث قال : « دخلت على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، فرأيتته مطرقاً متضكراً ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إنني سمعت ببلدكم لحنناً ، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية . فقلت : إن فعلت ذلك أحييتنا ، وبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيت بعد ثلاث ، فأتمى إليّ صحيفة ، فيها : « بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كلمة : اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف

(٦) الكتاب (لسيويه) ١١٧، ٧٧، ٢٦/١ .

(٧) كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ، ٣٧/١ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

ما أنبأ عن معنى ليس باسم ، ولا فعل ، ، ثم قال لي : تتبعه وزِدْ فيه ما وقع لك (٨) .

وفي قول الإمام عليّ لأبي الأسود : (تبعه) إشارة لطيفة إلى المنهج الاستراتيجي الذي ينبغي أن يسلكه النحوي ؛ لأن الاستقراء إنما هو التبع (٩) .

وكان لهذا الاستقراء الذي نقله أبو الأسود عن الإمام عليّ أثر واضح في جُلِّ المصنفات النحوية ، فقد افتتحت فصولها بتسجيل هذه النتيجة الاستراتيجية المتصلة بأنواع الكلم العربي . فسيبويه مثلاً بدأ كتابه التميم بقوله : « هذا باب علم ما الكلم من العربية ، فالكلم : اسم وفعل وحرف ، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » (١٠) . ثمَّ تحدّث عن هذه الأنواع الثلاثة حديثاً اعتمد فيه على الوصف والتشثيل فقال : « فالاسم : رجل وفرس وحائط ، وأما الفعل : فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيَتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث ، وحمد ، وأمّا بناء ما لم يقع ، فانه قولك أميراً : إذْهَبْ ، واقتُلْ ، واضْرِبْ . ومخبراً : يقتُلْ ، ويذهبْ ، ويضربْ ، ويقتلْ ، ويضربْ . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن ، اذا أخبرت ، ... ، وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ، فنحو : ثمَّ ، وسرّف ، ووار القسم ، ولام الإضافة ، ونحو هذا » (١١) .

(٨) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٧ / ١ ، وأمال الزجاجي ٢٧٨ ، وانظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٦ .

(٩) لسان العرب (١٢١) .

(١٠) الكتاب ٢/١ وانظر المنتصب للبرد ٣/١ ، وكتاب الأصول في النحو ٣٨/١ ، واللع في العربية لابن جني ٥١ وشرح المفصل لابن عيش ١٨/١ ، وشرح الكافية للرشي ٦/١ .

(١١) الكتاب ٢/١ .

ولم يكتب النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه باستقراء أنواع الكلم ، بل تجاوزوا ذلك إلى استقراء علامات كل نوع من أنواع تلكم الكلم ، اضعوا بين يدي الدارسين مقاييس وضوابط يستطيعون بها التفريق بين تلك الأنواع . وقد دعاهم ذلك إلى تتبع كلام العرب في مظانته المختلفة ، ورصد سمات كل نوع من أنواعه ، فوضعوا ضوابط في غاية السداد ، يرت للدارسين معرفة كل صنف من أصناف المفردات العربية ، فرسموا للاسم علامات تميزه عن قسيميته : الفعل والحرف ، وتبعوا علامات الفعل التي تفرق بينه وبين الاسم والحرف ، وحصروا علامة الحرف بكرنه لا يقبل أية علامة من علامات الأسماء أو الأفعال (١٢) .

وإن تتبع النحاة علامات الاسم يمثل جانباً واضحاً في عملهم القائم على الاستقراء . وإذا كان ابن مالك قد حصرها في ألفيته بخمس علامات حين قال :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسنَد الاسم تمييز حصل (١٣)

فإنما أراد أن يشير بذلك إلى أهم تلك العلامات ، فقد تتبع غيره من النحاة هذه العلامات فأوصلها إلى أكثر من ثلاثين علامة ، قال السيوطي :

تبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم ، فوجدناها فوق ثلاثين علامة (١٤) .

وهذا التبع كله قائم على استقراء أوضاع الاسم في الكلام ، ومن ثم الكشف عن سماته ، وما يميزه عن غيره من الكلم ، بعيداً عن التأثر بالمنطق أو غيره من العلوم ، لانه قائم على الرصف والملاحظة .

(١٢) المسع في العربية ٥٤ ، وشرح عدة الحانظ وعدة اللانظ لابن مالك ١٠٦ ، وارشح المسالك لابن هشام ٢٠/١ ومع الهوامع للسيوطي ٩/١ .

(١٣) شرح ابن عقيل .

(١٤) الأشباه والنظائر في النحو ٤/٢ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

وقد أدرك النحاة قيمة الاستقراء ، وهم يسجلون ضوابط اللغة وقواعدها ،
فنصوا عليه ، وجعلوه دليلاً قاطعاً على إثبات تلك القواعد والضوابط .
وخير مثال على ذلك ، ما أورده السيوطي ، وهو يتحدث عن أدلة النحاة
التي عولوا عليها في حصرهم أنواع الكلم بالاسم والفعل والحرف ، فذكر :
أن الاستقراء من أئمة النحاة واللغة كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن جاء
بعدهم ، قد دلّ على أن كلام العرب منحصر في هذه الأنواع
الثلاثة (١٥) .

ولا يخدش هذا الاستقراء زعم من زعم أن الكلم العربي يقسم أربعة
أقسام : اسم وفعل وحرف وخالفة ، ويعني بالخالفة اسم الفعل . وقد نسب
هذا التقسيم إلى نحوي مغرور ، لم تررد له كتب النحو إلا هذا الرأي ،
وهو أبو جعفر أحمد بن صابر (١٦) ، وليس له ترجمة ذات بال ، فيما
وصل إلينا من كتب التراجم (١٧) .

والنحاة لم يغفلوا هذا النوع من الكلم الذي سماه ابن صابر بالخالفة ،
بل تنبهوا له ، ولكنهم اختلفوا فيه ، فعده البصريون ضمن الأسماء (١٨) ،
وأدرجه الكوفيون ضمن الأفعال (١٩) ، واكتل منهم حجته التي عول عليها
في ذلك .

(١٥) الأشياء والفظائر في النحو ٢/٢ ، ومع الهوامع ٤/١ .

(١٦) الأشياء والفظائر في النحو ٢/٢ ، ومع الهوامع ١٠٥/٢ ، وساشية الصبان ٢٣/١ .

(١٧) بنية الوعاة ٣١١/١ .

(١٨) الكتاب ١/١٢٢ ، ١٢٣ ، وكتاب الأصول في النحو ١/١٦٧ .

(١٩) التصريح على التوضيح ٢/١٩٥ وانظر مدرسة الكوفة قمخزومي ٣٠٨ وأقسام الكلام

العربي للدكتور فاضل الساتي ٩٣ .

الاستقراء في النحو

وذهب باحث معاصر إلى وضع تقسيم جديد لأنواع الكلم العربيّ فجعلها سبعة أقسام ، هي :

- ١ - الاسم ، ٢ - الفعل ، ٣ - الصفة ، ٤ - المخالفة ، ٥ - الضمير ،
- ٦ - الظرف ، ٧ - الأداة (٢٠) .

وكان غرض هذا الباحث نقض استقراء النحاة لأنواع الكلم العربيّ ، وقد حاكى في ذلك مذهب بعض الباحثين المحدثين ، ممن تأثروا بالدراسات اللغوية الغربية (٢١) . ومهما كانت حجته مقبولة أو غير مقبولة ، فإنه لن يستطيع هو أو غيره أن يمحّو من أذهان الدارسين التقسيم الثلاثيّ للكلم العربيّ ، الذي وضعه النحاة منذ نشأة الأولى للدراسات النحوية ، لأنه تقسيم سديد ، حصر فيه النحاة جميع المفردات العربية في إطار ذلك التقسيم .

وإن المصطلحات التي وردت في تقسيم هذا الباحث ، لم يغفل عنها علماء العربية ، فقد تنبهوا لها منذ البداية الأولى للبحث النحوي ، ونصوا عليها في كتبهم ، واكتنهم أدركوا منذ الرحلة الأولى أن هناك علاقة وثيقة بين كثير من هذه الأقسام . فالصفة والضمير والظرف ، إنما هي أنداط مختلفة الاسم ، فهي لا تخرج عن نطاقه ومضمونه ، فالضمير مثلاً كناية عن متكلم أو مخاطب (٢١) أو غائب (٢٢) ، وكلٌّ من المتكلم والمخاطب والغائب اسم ، وقد جيء بهذه الكنايات ايجازاً واختصاراً ، ودفعاً للتكرار ، ورفعاً للاعتباس (٢٣) ، فقولنا مثلاً : جاء محمد فأكرمه ، وردت فيه

(٢٠) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٦ .

(٢١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٦ .

(٢٢) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١٤٢/١ .

(٢٣) شرح الكافية ٢/٢ ، والمرتبيل لابن الغشاب ٢٧٨ - ٢٧٩ ، وكتاب المقصد في شرح

الايضاح ١٢٠/٢ - ١٢١ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

كنايتان ، الأولى : (التاء) وهي كناية عن التكلم ، والمتكلم ذات ، والذات اسم ، والكناية الثانية : هي (الهاء) ، وقد جاءت كناية عن (محمد) المذكور دفناً للتكرار ، ورفعاً للالتباس الذي قد يحصل من الاشتراك العائق في الأعلام ، إذ لو قلنا : « جاء محمد فأكرمت محمداً » ، يحتمل ان يكون المقصود بمحمد الثاني غير محمد الأول ، بسبب الاشتراك الوارد في الاعلام ، فلما عبرنا بالضمير كناية عنه ، زال ذلك اللبس (٢٤) ، ولما كان (محمد) اسماً بلا خلاف ، فكل ما كُنِّيَ به عنه اسم مثله (٥٥) ، وهذا يسري على جميع الضمائر في صورها المختلفة .

والصفة اسم ، لأنها تدل على معنى غير مرتبط بزمن محصل ، ويسوغ أن تدخل عليها علامات الاسم ، مثل الجر والتنوين وأل ، وتضاف الى غيرها كما تضاف الأسماء .

وكذلك الظرف اسم ، لأنه يدل على معنى غير مرتبط بزمن محصل ، ويقبل علامات الاسم ، ومنها ما يتصرف في الكلام تصرف الأسماء ، مثل : يوم وستة وحين (٢٦) .

والنحاة القدامى حينما صفوا المفردات العربية الى ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، نظروا اليها من جهتين ، جهة تتعلق باللفظ ، وجهة تتعلق بالمعنى ، وكانوا كثيراً ما يغلبون اللفظ على المعنى في تقسيمهم المفردات العربية (٢٧) ، فربما اشتركت كلمتان في الدلالة على معنى واحد ، وكنههم يدرجون إحدى هاتين الكلمتين في الأفعال ، ويدرجون الأخرى في الحروف

(٢٤) المرتجل في شرح الجبل ، لابن الخشاب ، ٢٧٨ .

(٢٥) المسائل النكريات ٧٣ ، وكتاب المتصد في شرح الايضاح ٩٢٢/٢ .

(٢٦) المرتجل في النحو لابن السراج ، ٣٦ ، والمرتجل في شرح الجبل ، ١٥٨ ، والتسهيل لابن مالك ٩١ .

(٢٧) شرح الكافية للرشي ٦٦/٢ .

لسبب يتعلق باللفظ (٢٨) . فمثلا كلّ من (ليس) و (ما) تفيضان نفي الحال (٢٩) ، والنفي فيهما يتسلط على خبر الجملة الاسمية ، ولكنهم جعلوا (ما) ضمن الحروف ، وجعلوا (ليس) ضمن الأفعال . والذي دعاهم إلى هذا التفريق أمر يتعلق باللفظ ، فقد وجدوا (ليس) قد أشبهت الأفعال في قبولها علامات لا تتصل إلاّ بالأفعال ، مثل : ضمائر الرفع المتصلة (٣٠) . أما لفظه (ما) فقد وجدوها لا تقبل أيّ علامة من علامات الأفعال أو الأسماء ، ومن هنا حكم جمهور النحاة على (ليس) بأنها فعل ، وعلى (ما) بأنها حرف . والذي جعلهم يصدرون هذا الحكم أمر قائم على استقراء علامات الفعل ، وهذه العلامات جعلها متعلقة باللفظ (٣١) . ولولا هذا الفرق في اللفظ بين (ليس) و (ما) ، لو وضعوا (ليس) في الحروف لأنها أشبهت (ما) من جهة المعنى ، فهي تفيدي نفي خبر الجملة الاسمية . كما أنّ (ما) تفيدي ذلك (٣٢) ، والأصل في النفي أن يكون بالحروف ، لأنه معنى من المعاني التي تعبر عنها العرب بالحروف (٣٣) ، مثل : النهي والايجاب والتمني والترجي والعرش والتحفيز ، والتعبير عن هذه المعاني إنما جاء في العربية بالحروف ، ومن هنا سموا هذه الحروف بحروف المعاني (٣٤) . ومما يقوّي هذا أن (ليس) قد جاءت قليلاً في بعض كلام العرب في معنى (ما) ، فدخلت على الجملة الفعلية التي كان حقها أن تنفي بالحرف (ما) ،

(٢٨) الفوائد الفيائية لجامي ١١٢/٢ .

(٢٩) أسرار العربية لأبي البركات الانباري ١٤٢ ، وكتاب الخلل في اصلاح الخلل

من كتاب أنجل لابن السيد البليوسي ١٦٢ .

(٣٠) المرتجل ١٢٦ ، ومع المواع ١٠/١ .

(٣١) أسرار العربية ١١ ، والمرتجل ١٥ - ٢٠ .

(٣٢) أسرار العربية ١٤٢ ومع المواع ١٠/١ .

(٣٣) شرح الكافية لرضي ٢٩/٢ ، والمرتجل ٢٣ .

(٣٤) الايضاح في حلل النحو ٥٤ ، والاشياء والتظائر في النحو ١٠/٢ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

قال سيويه : « وقد زعموا أنّ بعضهم يجعل (ليس) كـ (ما) ، وذلك قليل ، لا يكاد يُعرف ، فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله مثله أشعر منه ، وليس قالها زيد » (٣٥) .

وربما اختلف النحاة في تحديد نوع المفرد العربيّ ، فذهب فريق منهم إلى أنه فعل ، وذهب فريق آخر إلى أنه اسم ، وكانوا كثيراً ما يعتمدون على الاستقراء في اثبات صحة رأيهم ، فقد اختلفوا مثلاً في تحديد نوع كل من (نعم) و (بش) ، فذهب البصريّون إلى أنهما : فعلان ، وذهب الكوفيّون إلى أنهما : اسمان ، وكان دليل كلّ منهما في ذلك هو استقراؤهم العلامات التي تميز الفعل والاسم ، والتي ثبت اتصالها بهذين اللفظين ، فقد وجد الكوفيّون حرف الجر قد دخل على هذين اللفظين ، إذ جاء في بعض كلام العرب أنهم قالوا : « نعم السير على بش العير » (٣٧) ، ونقل عن أحدهم أنه قال : « ما هي بنعم الولد » ، وذلك بعد ما بَشَّرَ بمولود أنثى (٣٨) ، فلو كانت (نعم) و (بش) فعلين ، لما صح دخول حرف الجر عليهما (٣٩) ، فقد ثبت بالاستقراء أنها لا تدخل إلاّ على الأسماء .

ولم ينكر البصريّون رواية مثل هذه الأقوال التي ورد فيها حرف الجر داخلاً على (نعم) و (بش) ، إلاّ أنهم لم يعتمدوها في تقرير اسمية هذين اللفظين ، وذلك لأنهم وجدوا بالتتابع والاستقراء أن حرف الجر قد دخل على لفظ لم يختلف أحد في فعليته ، وذلك اللفظ هو : (نام) في قول الشاعر :

والله ما لي لي بنامٍ صاحبُهُ ولا مخالطٍ الليانِ جانبه* (٤٠)

(٣٥) الكتاب ٧٣/١

(٣٦) اسرار العربية ٩٦ ، وشرح الكافية لقرني ٣١٢/٢ وضع الهوامع ٨٤/٢ .

(٣٧) شرح جبل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٨/١ .

(٣٨) شرح جبل الزجاجي لابن عصفور وشرح المفصل ١٢٨/٧ .

(٣٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١ .

(٤٠) أسرار العربية ٩٩ ، وشرح الجبل لابن عصفور ٥٩٩/١ .

وإذا كان الكوفيون يقولون باسمية (نعم وبش) لدخول حرف الجر عليهما ، فالقياس يقضي عليهم بأن يقولوا أيضاً باسمية (نام) لدخول حرف الجر عليها ، وأنتى لهم أن يقولوا ذلك ، وكلُّ المقاييس اللغوية تقرر فعلية هذا للفظ ؟ ومن هنا تكون حجة الكوفيين ساقطة ؛ لأنها اعتمدت على استقراء ناقص . أمّا البصريون ، فقد استدلوا على فعلية هذين اللفظين بدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما (٤١) ، في مثل قولنا : « نعمت الفتاة هند » ، و « بثت الخصلة الكذب » . وقد ثبت بالاستقراء أن هذه التاء لا تدخل على الأسماء ، وإنما تدخل على الأفعال المسندة الى مؤنث (٤٢) .

وأما تفسير دخول حروف الجر على هذه الأفعال ، فهو أن هذه الحروف لم تدخل عليها في الحقيقة ، وإن جاءت متصلة بالفاظها (٤٣) ، فهي في حقيقة الأمر وأصله داخلة على أسماء جاءت هذه الأفعال أوصافاً لها ، فلما حُدِّفَتْ تلك الأسماء ، دخلت حروف الجر على هذه الأفعال (٤٤) ، والعرب قد تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه ، وهذا ثابت بالاستقراء ، وعليه جاء قوله تعالى « أن تعمل سابقات وقدّر في السرد » (٤٤) . والمعنى ان تعمل دروعاً سابقات ، فتحذف الموصوف ، واقامت الصفة مقامه . وعلى هذا يكون الأصل في : « نعم السير على بش العير » هو : « نعم السير على عير مقول فيها : بش العير » ، والأصل في : « البلي بنام صاحبه »

(٤١) الانصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١ وشرح المقدمة المحبة ٢٨٢/٢ وشرح الكافية لرضي ٣١٢/٢

(٤٢) الفوائد النسيانية للجامي ٢٣٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧

(٤٣) اسرار العربية لأبي البركات الانباري ١٠١

(٤٤) شرح الجمل لابن مسعود ٥٩٩/١ .

(٤٤) سبأ / ١١ ، وانظر امرب القرآن لمنعاس ٦٥٨/٢ وكتاب اسرار العربية لأبي البركات الانباري ١٠٠ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

هو : « ليلي بليلٍ نامَ صاحبه » (٤٥) ، فلما حذف الاسم الموصوف ، دخل حرف الجر على لفظ الفعل (٤٦) .

ورُبَّ قائلٍ يقول : إن بعضاً مما استقراه النحاة ، قد جاء في كلام العرب ما يتقضه ، فمثلاً جعل النحاة أداة التعريف (أل) علامة خاصة بالأسماء ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن تدخل هذه العلامة على غير الاسماء ، ولكن ما جاء في كلام العرب قد يتقضى قولهم هذا ، فقد وردت (أل) داخلة على الفعل في قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ

ولا الأصيل ولا ذي الرأي والمجدل (٤٧)

فقد أدخل الشاعر (أل) على الفعل (ترضى) ، وظاهر هذا أنه يخدش في استقراء النحاة علامات الاسم .

والنحاة لم يغفلوا ذلك ، ولهذا نص كثير منهم عند تعرضهم للأداة (أل) في علامات الاسم على أن المقصود بها (أل) التي تفيد التعريف (٤٨) ، وهناك من النحاة من لم ينص على (أل) في علامات الاسم ، واستعاض عن ذلك بالنص على التعريف على أنه علامة من علامات الأسماء (٤٩) ، إذ لا يُعرَّفُ غيره (٥٠) . وهناك من النحاة من نصوا على حرف التعريف على أنه علامة من علامات الاسم ، ولم يصرحوا بذكر (أل) ، ومن فعل ذلك الزمخشري في المفضل (٥١) .

(٤٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٩ والانصاف في سائل الخلف ١/١١٣ .

(٤٦) كتاب أسرار العربية ١٠١ .

(٤٧) غزاة الأدب للبندادي ١٤/١ .

(٤٨) كتاب الأصول في النحو ١/٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٣ .

(٤٩) شرح عمدة الحافظ وعدة الألفاظ لابن مالك ٩٦ - ٩٧ .

(٥٠) شرح المفضل لابن يعيش ١/٢٥ .

(٥١) انظر شرح المفضل لابن يعيش ١/٢٤ .

وأما (أل) التي جاءت متصلة بالفعل (تُرَضَى) في قول الفرزدق ، فهي (أل) الموصولة ، ولم يكتسب منها الفعل أيّ تعريف ، وتختلف من حيث الوظيفة النحوية عن (أل) التي تدخل على الأسماء النكرات ، لنتقائها من التنكير إلى التعريف . وعلى هذا يلم استقراء النحاة من أيّ خدش أو نقض ، لأنهم خصوا (أل) في علامات الأسماء بتلك التي تفيد التعريف (٥٢) .

وقد تتبع النحاة نظائر هذا الفعل مما دخلت عليه (أل) نالوها أنعلا قليلا ، هي : الجدع ، واليتقصع ، واليتبع ، واليروح ، والينذر ، واليري ، واليتعمل (٥٣) . وإن حصرهم هذه المواضع يشهد لهم بقوة الاستقراء ، والحرص على التبع ، ومن الواضح أنّ (أل) هنا في معنى الذي (٥٤) ، فكأنهم أرادوا : الذي ترضى حكيمته ، والذي يُجدع ، ويُتقصع ، ويتبع . ويروح ، وينذر ، ويرى ، ويتعمل (٥٥) .

ومما يسر دخول (أل) على الفعل هنا هو كون الفعل مضارعاً ، وهذا مما يعزز قول النحاة : إن الفعل المضارع فيه شبه بالاسم ، وهذا الشبه هو الذي سوغ لابن مالك أن يجيز دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع قليلاً في غير الضرورة ، ولكن جمهور النحاة لم يجوزوا ذلك ، وعدّوا ما ورد منه خاصاً بالشعر ، أباحت الضرورة (٥٧) ، بل ذهب بعضهم الى أنه من من أقيح الضرورات (٥٨) .

(٥٢) كتاب الأصول في النحو ٣٩/١ .

(٥٣) ليس في كلام العرب لابن خالويه ٧٠ ، والمائل السكريات ٧٣ ، وخزاة الأذب

١٤/١ .

(٥٤) كتاب الأصول في النحو ٢٧٥/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/١ .

(٥٥) ليس في كلام العرب ٧٠ ، وشرح الكافية للرضي ١٣/١ .

(٥٦) التسهيل ٣٤ ، وشرح عدة الحانظ وعدة الألفظ ٩٩ .

(٥٧) شرح الكافية للرضي ١٣/١ .

(٥٨) المقرب لابن عصفور ٦٠/١ ، ومع الموامع ٨٥/١ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

ولم تدخل (أل) في كلام العرب على الفعل المضارع في غير الشعر ، كما لم ترد داخلة على غير المضارع في الشعر أو غيره .

لقد بذل النحاة جهداً عظيماً في تتبعهم كلام العرب ، وكان غرضهم حماية العربية ، والسعي الى استقرارها ، ففرغوا الى ضبطها بالقوانين المستقرة من كلام العرب (٥٩) . ولما كان شيوخ اللحن المتمثل في ضعف قدرة الناطقين بالعربية على ضبط أواخر الكلم هو الذي دعاهم الى وضع علم النحو (٦٠) ، رأيتهم يسارعون إلى حصر مجاري أواخر الكلم في ثانيا التراكيب المختلفة ، ولم يكفوا بحصر هذه المجاري ، بل عمدوا الى استقراء أنواعها ، ومعرفة ما هو متغير منها وما هو ثابت . وقد هداهم منهجهم الرصني القائم على التسج والاستقصاء الى أن الكلم العربي يأتي في ثانيا التراكيب على نمطين : نمط ثابت آخره لا يتغير وإن تغيرت وظيفته في التركيب ، ونمط آخر يتغير آخره بتغير وظيفته في التركيب . وسماوا الأول : مبنياً ، والثاني : مُعرباً . ثم عمدوا الى معرفة هذا التغير والثبوت وأنواع كل منهما ، وبنوا مقدمات كتبهم على الكشف عن هذه المسألة ، وكان سببوه في مقدمة النحاة الذين قاموا بهذا الاستقراء ، فوضع باباً في مقدمة سفره العظيم ، تناول فيه مجاري أواخر الكلم ، فقال : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف (٦١) ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهم في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك ثمانية مجارٍ لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه

(٥٩) أنظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٧ .

(٦٠) مراتب التحريين لأبي الطيب المنوي / ٥ ، وانظر إنباء الرواة على أنباء النحاة للنفطي

٤/١ - ٦ ، وطبقات التحريين والفتريين للزبيدي / ١١ ، ٢١ .

(٦١) يعني بالوقف البناء على السكون .

الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل ، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف (٦٢) بناء لا يزول عنه ، (٦٣) .

ونفهم مما أورده سيبويه في هذا الباب أن للاعراب أربع حالات ، هي : الرفع والنصب والجر والجزم ، وأن للبناء أربع حالات أيضاً ، هي : الضم والتثنية والسكون والكسر . وهذه الحقيقة النحوية هي حصيلة استقراء عام للكلم العربي في التراكيب المختلفة ، وهي حقيقة ثابتة مستقرة لم يطرأ عليها أيُّ تغيير ، ولم يستطع أحد من العلماء الذين جازوا بعد سيبويه أن يستدرك على ذلك شيئاً .

ولقد كانت البحوث المتصلة بالاعراب والبناء مدار الدراسة في كتب النحاة ، وعليها تمَّ بناء أبواب الكتب النحوية المختلفة ، وكان للاستقراء أكبر الأثر في استخلاص النتائج التي توصلوا إليها فيما يتعلق بهذه القضية النحوية ، فقد تبعوا مواطن الإعراب والبناء ، وبينوا ما يجيء من الكلم مُعْرَباً ، وما يجيء منه مبنياً .

ولما كان الثابت بالاستقراء أن الغالب في الأسماء هو الاعراب ، قام النحاة بحصر الأسماء المبنية ، فثبت عندهم أنها لا تعلق هذه الأنواع السبعة (٦٤) ، ١ - الضمائر ، ٢ - أسماء الإشارة ، ٣ - الأسماء الموصولة ، ٤ - أسماء الاستفهام ، ٥ - أسماء الشرط ، ٦ - أسماء الأفعال والأصوات ، ٧ - قسم من الظروف ، مثل : إذ ، وإذا ، وحيث ، وأمس ، وقط ، وعروض .

(٦٢) يعني بالحرف هنا الكلمة سواء كانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً .

(٦٣) الكتاب ٢/١ - ٣ .

(٦٤) شرح الكافية للرضي ٣/٢ - ١٢٦ وأوضح المالك ٢٢/١ - ٢٤ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

وتبين لهم عن طريق الاستقراء أن بعضاً من فروع هذه الأنواع يأتي
 معرباً مثل صيغة الثنية في أسماء الإشارة (٦٥) والأسماء الموصولة (٦٦) ،
 ومثل (أي) شرطية واستفهامية وموصولة (٦٧) إلا في حالة واحدة من
 حالات أي الموصولة ، تكون فيها مبنية ، وذلك إذا جاءت مضافة لفظاً ،
 وحذف صدر صلتها (٦٨) ، ومنه قوله تعالى (ثُمَّ لَتَنْزِعَنَّ من كُلِّ
 شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) (٦٩) بضم (أي) ، وهي مفعول
 به للفعل «نزع» .

وهذا هو الاستقراء الى أن بعض القبائل العربية تُجري بعض الأسماء
 المبنية عند عامة العرب مجرى الأسماء المعربة ، فمثلاً الاسم الموصول (الذين)
 مبني عند عامة العرب ، إلا أن هُذَيْلًا دون سائر العرب تُعربه إعراباً
 جمع المذكر السالم (٧٠) ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :
 نحن الذُّونَ صَبَحُوا الصُّبَا حَا
 يومَ التَّخْيِيلِ غَارَةٌ مِلْحَا حَا (٧١)
 وثبت عندهم بالاستقراء أيضاً أن قسماً من الأسماء المعربة قد يطرأ عليه
 طاري فيبني ، فاذا زال ذلك الطاري أعرب (٧٢) ، وسما هذا النوع من

- (٦٥) أوضح المسالك لابن هشام ٢٣/١ وشرح الأشونمي ٥٥/١ ومع المواع ١٧/١ .
 (٦٦) أوضح المسالك لابن هشام ٢٤/١ ، ومع المواع ٨٣/١ .
 (٦٧) الكتاب ٣٩٧/١ - ٣٩٨ ، وشرح المفصل ١٤٥/٣ ، ومع المواع ١٦/١ .
 (٦٨) شرح الكافية لرضي ٥٦/٢ ، الكتاب ٣٩٨/١ ، ومع المواع ٩١/١ .
 (٦٩) مريم ٦٩/١ وانظر خلاف الخليل ويونس وسيبويه في توجيه (أي) الكتاب ٣٩٧/١ -
 ٣٩٨ . والأشباه والنظائر للسيوطي ١٦/٢ - ١٧ وكتاب أسرار العربية لأبي البركات
 الانباري ٣٨٣ .
 (٧٠) شرح الكافية لرضي ٤٠/٢ ومع المواع ٨٣/١ .
 (٧١) مع المواع ٨٣/١ ، وانظر الدرر التوامع شرح شواهد مع المواع ٣٦/١ ، ونسب لأبي
 حرب الأعلم ، وقيل ليل الاخيلية . وغزاة الأدب ٥٠٦/٢ . ونسب البندادي لأبي حرب
 الأعلم وهو شاعر جاهلي .
 (٧٢) كتاب شرح المتصد ١٥١/١ .

البناء العارض أو الطارئ (٧٣) . وقد تتبع النحاة هذا النوع من الأسماء ، فحصروها في المنادى المفرد المعرفة ، مثل يا زيد ، ويا رجل (٧٤) ، والظروف المركبة نحو « صباح مساء » و « بَيْنَ بَيْنَ » (٧٥) ، والأعداد المركبة من « أحد عشر » إلى « تسعة عشر » (٧٦) عدا صيغة « اثني عشر » فإنها معربة (٧٧) ، والظروف المقطوعة الاضافة ، مثل : « قبلُ وبعْدُ » ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لِيَلْبَسُوا مِنْ تَحْتِهَا أَثْمَارًا مُدْرَجَةً) (٧٨) ، وبعض الأسماء المبهمة المقطوعة عن الإضافة ، مثل « غيرِ رَحْسَبٍ » (٧٩) ، والأحوال المركبة ، نحو : « شَدَرَ مَدَرَ » و « بَيْتَ بَيْتَ » ، في مثل قولنا : « تَفَرَّقُوا شَدَرَ مَدَرَ » ، و « هو جاري بَيْتَ بَيْتَ » (٨٠) ، واسم (لا) النافية للجنس في مثل قولنا : « لا رجل في الدار » (٨١) .

وثبت عندهم بالتبع والاستقراء أيضاً أن بعض الأسماء المعربة إذا أضيف الى الجملة جاز فيه البناء والإعراب ، مثل « يوم ، وحين » ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

على حين عاتبْتُ المشيبَ على الصَّبَا فقلتُ : ألما أصحُّ والشيبُ وازعُ (٨٢)

- (٧٣) الجمل لمبدئناجر الجرجاني ١١ ، والمرنجل ١٠٦ - ١٠٧ .
 (٧٤) أسرار العربية ٢٢٦ ، والمقتصد في شرح الايضاح ١٢٧/١ .
 (٧٥) شرح المنصل ١١٨/٢ .
 (٧٦) شرح الكافية ٨٧/٢ .
 (٧٧) شرح المنصل ١١٧/٤ وشرح الكافية ٨٨/٢ شرح الجمل ٣٣/٢ .
 (٧٨) الروم / ٤ وانظر شرح الكافية للرضي ٢٩٢/١ .
 (٧٩) شرح الكافية ٢٩٢/١ ، ١٠٢/٢ - ١٠٣ .
 (٨٠) معجم المواعظ ٢٤٩/١ .
 (٨١) الكتاب ٣٤٥/١ وشرح المقدمة ٢٧٧/١ ، شرح الجمل ٩٤/٢ .
 (٨٢) شرح المنصل لابن يعيش ٩١/١٤ والبيت للثانبة الديباني انظر الكتاب ٣٦٩/١ ومعجم المواعظ ١١٨/١ شرح الكافية ١٠٦/٢ - ١٠٧ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

فقد جاءت الرواية بفتح نون (حين) على البناء ، وبجرها على الإعراب الذي هو الأصل فيها (٨٣) .

واستقروا الأسماء العربية ، فبين لهم أن قسماً منها يقبل التنوين ، إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة ، ويجر بالكسرة سواء أكان مضافاً أو محلى بال ، أم كان مجرداً من (أل) والإضافة ، وأن قسماً آخر لا يقبل التنوين في اختيار الكلام ، ولا يُجرّ بالكسرة ، ما لم يكن مضافاً ، أو محلى بال (٨٤) ، وسَمُوا القسم الأول : المنصرف ، وسَمُوا القسم الثاني : المنوع من الصرف (٨٥) .

وتبين لهم عن طريق الاستقراء أنّ الغالب في الأسماء الصرف ، فقرروا أن الأصل في الأسماء هو الصرف (٨٦) ، ثمّ طفقوا يتبعون الأسماء المنوعة من الصرف ، فوضعوا لها ضوابط استقروها من كلام العرب ، واستطاعوا أن يحصروا أسباب المنع من الصرف ، وسَمُوا كل سبب علة ، واجتمعت عندهم تسع علل ، وهي : ١ - تعريف العلمية ، ٢ - التأنيث ، ٣ - وزن الفعل ، ٤ - العدل ، ٥ - العجمة ، ٦ - التركيب المزجي ، ٧ - زيادة الألف والنون ، ٨ - الوصفية ، ٩ - صيغة متتهى الجموع (٨٧) .

وثبت عندهم بالتبج والاستقصاء أن الاسم لا يمنع من الصرف إلا إذا كانت فيه عللان من هذه العلال التسع ، أو فيه علة واحدة تقوم مقام علتين ، وحددوا العلة التي تقوم مقام علتين بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة ، وبصيغة متتهى الجموع (٨٨) ، أما في غير هاتين الحالتين ، فلا يمنع الاسم من

(٨٣) الدور الواحد ١ / ١٨٧ .

(٨٤) أسرار العربية ٣١٣ ، شرح الجمل ٢ / ٢٠٥ الفوائد الضيائية ١ / ٢٥٠ .

(٨٥) شرح المقدمة المحبة ١ / ١٠٧ شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢١ .

(٨٦) أسرار العربية ٣٠٨ وشرح الكافية ١ / ٦١ ، والفوائد الضيائية ١ / ٢٥٠ .

(٨٧) المقصد ٢ / ٩٦٣ .

(٨٨) الفوائد الضيائية لجامي ١ / ٢٠٨ ، ٢١٣ و أسرار العربية ٣١١ - ٣١٢ .

الاستقراء في النحو

الصرف إلاّ اذا اجتمعت فيه علتان من العلل التسع المذكورة ، فمثلاً تعريف العلمية وحده لا يمنع الاسم من الصرف إلاّ اذا انضمت اليه علة أخرى ، مثل : التأنيث ، أو وزن الفعل ، أو العدل ، أو العجمة ، أو التركيب المزجي ، أو زيادة الألف والنون (٨٩) ، ولهذا صرف مثل « محمد ، وزيد ، وخالد ، وسعيد » ومنع من الصرف مثل : « فاطمة ، وأحمد ، وعمر ، وإبراهيم ، ومعد يكره ، وعثمان » .

وعلى هدى من هذا الاستقراء الذي أجره في الأسماء ، قسمها ثلاثة أقسام ، وهي :

١ - أسماء عربية منصرفة ، وسماها الاسم الذي يقع ضمن هذا النوع بـ (المتمكن الأمكن) . وقد ثبت عندهم بالاستقراء أن هذا النوع يضم الجماهرة الكبيرة من الأسماء ، لهذا لم يقوموا بحصره أو إحصائه ، وجعلوا له المرتبة الأولى بين الأسماء .

٢ - أسماء عربية غير منصرفة ، وسماها هذا النوع بـ (المتمكن غير الأمكن) ، وجعلوا له المرتبة الثانية بين الأسماء . ولما كان هذا النوع من الأسماء يقع تحت الحصر ، قام النحاة بوضع ضوابط له ، استقروها من كلام العرب ، يستطيع أي ناطق بالعربية أن يُلِمَّ بها ، ويجعلها مقياساً يضبط به هذا النوع ، وعقدوا لذلك باب المنوع من الصرف ، أبانوا فيه أسباب المنع من الصرف ، وجاؤوا بأحكام استقرائية في غاية الصدق والسداد .

٣ - أسماء مبنية ، لا يدخلها الإعراب ، ولا التنوين ، وسماها هذا النوع بـ (غير المتمكن) (٩٠) ، ويأتي هذا النمط من الأسماء في المرتبة

(٨٩) شرح المقدمة المحببة ١٠٧/١ .

(٩٠) التصد ١١٣/١ - ١١٧ وشرح الفصل لابن عيش ٥٦/١ - ٥٧ . أوضح المسالك

٢٢/١ ، الكتاب ٣/١ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

الثالثة ، لأن نسبه في الأسماء قليلة ، إذا ما قيست بالأسماء العربية ، المنصرفه وغير المنصرفه ، ولهذا قام النحاة بحصر هذا النوع ، وعقدوا له (باب المني) ، وحصروا فيه أنواع الأسماء المنيه وأحوال بنائها .

إن جميع هذه الأحكام التي تتصل بالأسماء العربيه المنصرفه وغير المنصرفه ، وبالأسماء المنيه سواء أكان بناؤها لازماً أم عارضاً ، واجباً أم جائزاً ، قد توصل إليها النحاة عن طريق الاستقراء ، بعيداً عن التأثر بالفلسفه أو المنطق أو العلوم الكلامية الأخرى . وقد جاءت أحكام هذه الأبواب في غاية السداد ، ولم يستطع أحد من الباحثين المحدثين أن يستدرك عليها شيئاً .

وتتبع النحاة مواضع الاسم في الكلام ، فحصروا المواضع التي يرفع فيها ، والمواضع التي ينصب فيها أو يجز . وعقدوا لذلك مختلف الأبواب النحويه ، مثل : باب المبتدأ والخبر ، ونواسح الابتداء . والفاعل ونائب الفاعل ، وأبواب المنصوبات مثل : المنعولات الخمسة ، وباب الاستثناء ، والحال ، والتمييز ، والتداء ، والاستغاثة والتدبة ، والاختصاص والتحذير والإغراء . ثم عرجوا الى مجرورات الأسماء ، فحصروها في باب الجر بالحروف والجر بالإضافة . ووجدوا أن قسماً من الأسماء يكون تابعاً لغيره في إعرابه ، فعقدوا لذلك باب التوابع . وكان رائدهم في ذلك كاه الاستقراء ، وتتبع كلام العرب في مَطَنَاتِهِ المختلفه من قرآن وأحاديث نبويه وأمثال وحكم وشعر ونثر .

وقاموا باستقراء الأفعال : أنواعها ، وأحوالها ، فثبت عندهم أنها تأتي في العربيه على ثلاث صيغ ، ومثلوا لهذه الصيغ بـ (نعل) (يفعل) (انعل) ، وسموا الأولى (الفعل الماضي) ، والثانية (الفعل المضارع) ، أو فعل الحال والاستقبال) والثالثة (فعل الأمر) (٩١) ، ووجدوا أن الجمهوره الكبيره من

(٩١) أسرار العربيه ٣١٥ ، ٢٤٤ - ٢٥ .

الاستقراء في النحو

الأفعال يجري تصرفها على هذه الأمثلة الثلاثة ، فلم يقوموا بحصرها ، وسموها الأفعال المتصرفة (٩٢) ، ووجدوا أن قسماً من هذه الأفعال المتصرفة لا تتصرف تصرفاً تاماً ، بل يأتي تصرفها ناقصاً ، فقاموا بحصرها ، مثل : مازال ، ولأزال ، وما برح وما يبرح ، وما انفك وما ينفك ، وما تئى وما يئى ، ووجدوا أن هناك نوعاً ثالثاً من الأفعال يلزم صنيعه واحدة ، وسموا هذا النوع بالأفعال الجامدة ، وقاموا بحصرها ، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : بس ونعم وحيداً ، رعى ، وفعلني التعجب « ما أفعلته وأفعل به » ، وقولم : تبارك الله ، وما ينبغي لك أن تفعل كذا ، وتعلمت ، بمعنى اعلم ، وهلم في لغة بني تميم (٩٣) .

وقاموا باستقراء الأفعال من حيث الاعراب والبناء ، فبين لهم أن قسماً منها معرب ، وقسماً منها مبني ، فالماضي مبني بالاتفاق ، والمضارع معرب بالاتفاق ايضاً ، أما الأمر فقد اختلفوا فيه ، فذهب البصريون الى أنه مبني ، وذهب الكوفيون الى أنه معرب (٩٤) ، ولا أريد أن اعرض لخلافهم هذا ، لأن أداتهم فيه لا تنحصر بالاستقراء فقط . وسأقف عند ما اتفقوا عليه في باب المعرب من الأفعال ، وهو : المضارع ، واعرابه ثابت بالاستقراء ، لأن آخره يتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه ، فيأتي مرفوعاً ، نحو : هو يضرب ، ومنصوباً ، نحو : لن يضرب ، ويجزوماً ، نحو : لم يضرب . فنجعل له ثلاثة أوجه من الاختلاف ، كما كان ذلك في الأسماء المعرفة ، نحو : جاءني زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد (٩٥) .

(٩٢) شرح المقدمة المحيية ٢٠٥/١ ومع المواضع ٨٣/٢ .

(٩٣) مع المواضع ٨٣/٢ - ٨٤ ، المتنص ٣٥٥/١ .

(٩٤) الانصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢ وأسرار العربية ، وسائل خلافية في النحو

المكبري ١٢٤ .

(٩٥) المتنص ١٠٨/١ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

والنحاة كلهم مجمعون على إعراب الفعل المضارع (٩٦) ، على اختلاف مذاهبهم وأصنافهم وعصورهم ، إلا أن باحثاً معاصراً ذهب مذهباً خالف فيه إجماع النحاة ، المستند إلى الاستدراء ، فحكّم على المضارع بأنه مبني . وحصر الإعراب بالأسماء فقال : « أما المعرب : فهو الاسم ، وأما المبني : فهو الفعل بجميع أقسامه » (٩٧) .

وقد شبه هذا الباحث تَغْيِرَ حركات آخر الفعل المضارع بتغير حركات آخر الماضي ، فقال : « وأكبر الظن أن اختلاف أواخر الأفعال المضارعة ... لا يعني إعرابه ، لأن هذه الأوجه المختلفة إنما جاءت لتشير إلى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليه ، وتعاقبُ الحركات على آخر الفعل المضارع كتعاقبها على آخر الفعل الماضي ، فإنه يفتح آخره ، نحو : كتب ، ويضم نحو : كتبوا ، ويسكن نحو : كتبتُ ، ولم يقل أحد من النحاة إنه معرب ، وكتعاقبها في (حيث) وأشباهها ، وحيث هذه تبني على الضم والفتح والكسر ، وقد رويت الأوجه الثلاثة كلها ، رواها الكسائي وغيره ، ولم يقل أحد إنها معربة (٩٨) .

وأعتقد أن قياس تغير حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر الماضي ، وآخر الظرف (حيثُ) أمر بعيد ، فتغير آخر الظرف (حيث) لا يسكن أن يقاس على تغير آخر الفعل المضارع ، فحيث ظرف مبني على الضم هذا هو الذي عليه أكثر كلام العرب ، وقد وردت في القرآن الكريم مبنية على الضم في المواضع التي وردت فيها كلها (٩٩) ، ولم ترد فيها أي قراءة

(٩٦) في النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي الخزومي ١٢٩ .

(٩٧) في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي الخزومي ٧٩٦ ، وانظر بحثي الموسوم بـ الفعل المضارع صيغه وأعرابه ، المنشور في مجلة آداب التنصيرية الجزء الأول سنة ٩٧٥ - ٩٧٦ ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٩٨) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي الخزومي ١٢٣ .

(٩٩) المعجم المفهرس ٢٢١ - ٢٢٢ ، وانظر بحثي الموسوم بـ (الفعل المضارع صيغه وأعرابه =

بالمفتح ، ولكن وردت قراءة واحدة بالكسر ، وذلك في قوله تعالى :
 (سَتَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) (١٠٠) ، وقد أجمع النحاة على
 أن فتح (حيث) وكسرها ، مسألة تتصل باختلاف لغات العرب ، قال
 السيوطي : « من الظروف المبنية حيث ... وبُنيت على الضم ... ومن العرب
 من بناها على التفتح طلباً للتخفيف ، ومنهم من بناها على الكسر على أصل
 النقاء الساكنين » (١٠١) .

فتغير آخر (حيث) إذن مرتبط باختلاف لغات العرب ، فالقبيلة التي
 تضمها غير القبيلة التي تكسرها أو تفتحها ، والقبيلة التي تفتحها غير القبيلة
 التي تكسرها أو تضمها . أما تغير آخر المضارع بتغير العوامل الداخلة عليه ،
 فأمر تشترك فيه عامة العرب ، وليس لغة خاصة بقوم منهم ، وعلى هذا
 يسقط حمل تغير آخر الفعل المضارع على تغير آخر (حيث) .

أما قياس تغير حركات آخر الفعل المضارع على تغير حركات آخر
 الماضي ، فأمر في غاية البعد أيضاً ؛ وذلك لأن تغير آخره مرتبط بأمور صوتية ،
 فانصائه مثلاً بواو الجماعة أوجب له الضم ، لينسجم آخره مع الواو (١٠٢) ،
 ولئلا يحدث نقور صوتي يؤدي إلى الثقل في النطق (١٠٣) ، فمثلاً الفعل
 الماضي (كتب) مفتوح الآخر ، فإذا اتصلت به واو الجماعة ، أصبح
 (كتبوا) بضم آخره ، وهو الباء ، ولو لم يحرك آخره بالضم لحدث تنافر
 في الأصوات ، وهذا التنافر يؤدي إلى الثقل ، والعرب تفر من الثقل . أما

« المشور في مجلة آداب المنصيرية العدد الأول سنة ٧٥ - ٧٦ ص ١٤٨ - ١٦٣ .

(١٠٠) انظر / ٤٤ ، وانظر مع المراجع ٢١٢/١ ، والمقتصد ١٣٥/١ .

(١٠١) مع المراجع ٢١٢/١ .

(١٠٢) أرواح المسالك ٢٧/١ ، وشرح الأشونسي ٥٨/١ .

(١٠٣) انظر (الفعل المضارع صينه وابعابه) مجلة آداب المنصيرية العدد الاول سنة ٧٥-٧٦

الدكتور عدنان محمد سلمان

تسكينه مع (تاء) الفاعل ، ونون النسوة ، في « كَبَيْتُ ، وَكَبَيْتُن » ، فهو أمر يتصل بالأصوات لا بالأعراب ، ولهذا لم يقل أحد من النحاة بإعرابه . وقد تنبهوا الى سبب هذا التغير ، وهو الفرار من توالي الأمثال وتماقب الحركات (١٠٤) ، فلو بقي الفعل (كتب) المتصل بتاء الناعل أو نون النسوة مفتوح الآخر ، لتعاقبت فيه أربع حركات ، والنطق بهذه الحركات الأربع المتوالية يسبب ثقلاً ، ولهذا فرت العرب منه ، فسكنت آخر الفعل .

ويتضح لنا مما ذكرنا أن هناك فرقاً كبيراً بين تغيير آخر الفعل الماضي وتغيير آخر الفعل المضارع . فالأول سببه اتصال آخر الماضي بلواحق يقتضي الانسجام الصوتي وطلب الخفة أن يحدث ذلك التغير . أما تغيير آخر المضارع ، فليس سببه اتصاله بلواحق معينة ، وإنما سببه كون المضارع مسبوقاً بأدوات معينة ، ثبت بالاستقراء أن دخولها عليه يوجب هذا التغير (١٠٥) . ولو رجعنا إلى حدّ النحاة للأعراب ، لوجدناه ينطبق تمام الانطباق على ما يطراً على آخر المضارع من تغيير ، قال النحاة : « الإعراب لغةً : البيان ، واصطلاحاً : تغيير في أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها » (١٠٦) .

وحكم النحاة على الفعل المضارع بأنه معرب ، حكم قائم على الاستقراء والتبعية ، ويُعدّ هذا الحكم من المبادئ النحوية الأولية التي ترسخت في أذهان الدارسين منذ نشأة الدرس النحوي إلى يومنا هذا ، ولا أرى أية فائدة في نقض مثل هذا الحكم ، باسم تيسير النحو أو تجديده ، أو باسم أيّ شعار آخر ، لأن هذا يؤدي الى اضطراب التعليم ، وزعزعة ثقة الدارسين في كثير من الأحكام النحوية المستقرة في أذهانهم .

(١٠٤) الأشرفي ٥٨/١ ، وارنح المالك ٢٧/١ ، والأشباه والنظائر ١٨/١ .

(١٠٥) الفعل المضارع سينه وامراه ١٥٥ .

(١٠٦) الفوائد الفيائية ١/ ١٩٠ ، وامرار العربية ١٩ ، وشرح الأشرفي ١٨/١ المنتصد

١/ ٩٨ ، ١٢٠/١ ، ومسائل خلافية في النحو ١١٠ ، والأشباه والنظائر ٧٣/١ .

وبعد أن ثبت عند النحاة أن المضارع معرب راحوا يتبعون أوجه إعرابه ،
وهو واضح تلك الأوجه ، فتبين لهم عن طريق الاستقراء أنه يأتي في الكلام
« رفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً » ، وتوصلوا الى أنه إنما ينصب اذا سبقته أدوات
سواها أدوات نصب المضارع ، ويجزم اذا سبقته أدوات سموها الجوازم ،
ويرفع اذا لم يسبق بأي من أدوات النصب أو الجزم (١٠٧) .

والأحكام المتصلة باعراب المضارع أحكام استقرائية قائمة على تتبع
المحض ، وليس فيها أي خلل ، إلا أن باحثاً معاصراً أراد أن يهدم هذا
الاستقراء الوصفي ، القائم على تتبع مواقع الفعل المضارع في كلام العرب ،
ومعرفة عوامل تغير آخره في تلكم المواقع ، فجاه هذا الباحث برأي جديد
خالف فيه إجماع النحاة البصريين والكوفيين فيما يتعلق بإعراب الفعل المضارع ،
فذهب الى أن المضارع لا ينصب بأدوات النصب ، ولا يجزم بأدوات الجزم ،
إذ ليس للأدوات في الكلام ما ينسب اليها من عمل أو تأثير (١٠٨) وفسر
نصب المضارع وجزمه ورفعه بأنه أثر من آثار تغير دلالة الزمنية ، ويتلخص
لهذه هذا في أن المضارع يرفع إذا دلَّ على الحال ، وينصب إذا امتحض
للاستقبال ، ويجزم اذا صرف للماضي ، وهذا واضح في صريح قوله الذي
جاء فيه أن : « يفعل وما على مثاله يرفع اذا تجرد مما يدل على الماضي أو
المستقبل ... وينصب اذا اتمرن به ما يخلص به للمستقبل ... ويجزم اذا سبقه
ما يخلص به للماضي » (١٠٩) . وقال عند حديثه عن الأفعال الخمسة :
« واذا لحقت يفعل علامة الثنية ، نحو : يفعلان أو تفعلان ، أو علامة الجمع ،
نحو : يفعلون وتفعلون ، أو ياء المخاطبة ، نحو : تفعلين ، فان كان للحاضر

(١٠٧) شرح قطر الندى وبل الصدى ٧٨ .

(١٠٨) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٥ .

(١٠٩) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٥ .

إن قواعد اللغة لا توضع بالاستقراء الناقص ، وإن ثبوت قاعدة نحوية لا يمكن أن يركن إليها ما لم تكن شاملة لجميع الجزئيات التي تندرج تحتها تلك القاعدة ، وإن الحكم الفاصل في إقرار أي رأي في النحو إنما هو الاستقراء ، فكما كان الرأي موافقاً للاستقراء كان مقبولاً ، وكما كان الرأي بعيداً عن الاستقراء كان مرفوضاً وهدوداً .

ولو كان استقراء هذا الباحث صحيحاً لوجب أن تتوفر ثلاث قواعد ، تنحصر فيها أوضاع اعراب المضارع ، وهي :

١ - لا يرتفع المضارع إلا إذا دلّ على الحال . وينبغي على هذا الأمر أن كل فعل مضارع مرفوع فدلالته الزمنية منحصرة بالحال .

٢ - لا ينصب المضارع إلا إذا دلّ على الاستقبال ، وينبغي على هذا الأمر أن كل فعل مضارع دالّ على الاستقبال يجب أن ينصب .

٣ - لا يجزم المضارع إلا إذا دلّ على الماضي ، وينبغي على هذا الأمر أن كل فعل مضارع مجزوم يكون منصرفاً للمضي .

ولعلني لا أعدر الحقيقة إذا قلت : إن استقراء أحوال الفعل المضارع ، وموازنته بدلالته الزمنية في ضوء القواعد الثلاث المذكورة آنفاً يجعلنا نقرر أن ما أصّله لا يرسم صورة صادقة لارتباط تغير آخر الفعل المضارع بتغير دلالاته الزمنية .

أقدم مثل هذا الباحث الفاضل لارتفاع الفعل المضارع بقولهم : « الرجلان يذهبان ، والبتان تذهبان ، وأنتم تذهبون ، وأنت تذهبين » (١١٥) ، وليس في هذه الأمثلة دليل قاطع على أن الفعل المضارع هنا للحاضر فقط ، بل هو محتمل للحاضر والمستقبل ، لأن المضارع إذا تجرد مما يحدد زمنه كان محتملاً

(١١٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٦ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

للحال والاستقبال ، وان كان الحال فيه هو الراجح (١١٦) ، ولا ينصرف للحال إلا بقرينة ، كأن يكون مقترناً بالظرف الآن ، وما في معناه ، كالحين ، والساعة ، أو كان مثنياً بـ (ليس) ، أو (ما) ، لأن هذين اللفظين موضوعان لنفي الحال (١١٧) .

والأمثلة التي أوردتها الباحثة الفاضلة ليستدل بها على أن المضارع ارتفع لدلالته على الحال ، ليس فيها أي قرينة تصرف الفعل الى الحال ، والفعل فيها يحتمل الحال والاستقبال ، والدليل اذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال . وعلى هدى من هذا نستطيع أن نقرر بكل اطمئنان : أن ارتفاع المضارع لا يرتبط بدلالته على الحال ، وما يقوي رأينا هذا ويعززه أننا نجد المضارع مرفوعاً وهو دالٌ على غير الحال ، كأن يكون دالاً على الاستقبال أو الماضي ، ودليلنا في ذلك الاستقراء ، فقد ثبت باجماع الكوفيين والبصريين ، والمتقدمين والتأخرين ، أن حرفي التنفيس (السين) و (سوف) تمحضان المضارع للاستقبال ، لأنهما موضوعان لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال ، والفعل المضارع معهما مرفوع باجماع العرب والنحاة ، فلو كان المضارع مرتبلاً بدلالته على الحال لتغيرت حركة آخره بتغير دلالته الزمنية ، وذلك بتمحضه للاستقبال دون الحال .

وربما جاء المضارع دالاً على الماضي ، ولكنه يبقى مرفوعاً ، وذلك إذا دخلت عليه (قد) التي تفيد التحقيق ، قال سيبويه : « وقد تقع (تفعل) في موضع (فعلاً) في بعض المواضع » (١١٩) ، ومثل ذلك بقول الشاعر :

(١١٦) مع المواضع ٧/١ .

(١١٧) مع المواضع ٨/١ .

(١١٨) مع المواضع ٨/١ .

(١١٩) الكتاب ٤١٦/١ .

ولقد أمر على اللئيم يَسْبِيْني فمضيتُ نُمْتُ قَلْتُ: لا يَعْنيْني (١٢٠)
 وفي القرآن الكريم شواهد كثيرة على ذلك منها قوله تعالى: (قد نَرَى
 تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ) (١٢١) ، وقوله تعالى: (قد يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ
 عَلَيْهِ) (١٢٢) ، قال القُرْطُبِيُّ: « ويعلم هنا بمعنى علم » (١٢٣) ، ومثل
 ذلك قوله تعالى: (قد نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيَحْزُنُّكَ الَّذِي يَقُولُونَ) (١٢٤) :
 قال العُكْبَرِيُّ: « قوله تعالى: (قد نعلم) أي: قد علمنا ، فالمستقبل بمعنى
 الماضي » (١٢٥) . والفعل المضارع في هذه المواضع كلها مرفوع ، وهو
 منصرف للماضي ، ومن هنا نقرر بأن رفعه لا علاقة له بالدلالة الزمنية ، فقد
 يرفع وهو دال على الحال ، كما يرفع وهو دال على غير الحال من مضي أو
 استقبال .

وأما ربط نصب المضارع بشخصه للدلالة على الاستقبال ، فأمر في
 غاية الوهن والخطأ . وقد مر بنا الحديث عن رفعه ، وهو دال على الاستقبال ،
 وذلك عند اتصاله بحرفي التنفيس (السين) و (سوف) ، وهذا وحده
 كاف لتقص ما أصله الباحث الفاضل ، فضلاً عن أننا نجد المضارع خالصاً
 للاستقبال وهو مجزوم ، وذلك إذا دخلت عليه (لام) الطلب ، أو (لا) الناهية ،
 أو أدوات الشرط الجازمة ، والنحاة يجمعون على أن هذه الأدوات تصرف
 المضارع للاستقبال (١٢٦) : ولم نجد أحداً من العرب قد نصب المضارع بعدها .

(١٢٠) الكتاب ٤١٦/١ .

(١٢١) البقرة / ١٤٤ ، وانظر املاء ما من به الرحمن للمكبري ٦٧/١ ، وروح المعاني

للأوسى ٨/٢ .

(١٢٢) النور / ٦٤ .

(١٢٣) الجامع لاحكام القرآن ٣٢٣/١٢ ، واتجنى الداني للمراي ٢٧٠ .

(١٢٤) الانعام / ٣٣ .

(١٢٥) املاء ما من به الرحمن ٢٤٠/١ .

(١٢٦) السهيل ٥ ، وجمع المواضع ٨/١ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

وأما جعله جزم المضارع مرتبطاً بانصرافه للمضي فهو متقوض أيضاً ، وقد مر بنا أنه يصرف للمضي مع (قام) الحقيقية ، ولكنه يبقى مرفوعاً ، وأنه يصرف للاستقبال مع كثير من الأدوات التي تجزمه مثل : (لام) الطلب و (لا) الناهية ، وأدوات الشرط ، فهو إذن قد يجزم إذا كان دالاً على المضي ، كما يجزم وهو دالٌّ على الاستقبال ، وقد يرفع وهو منصرف المضي فجزمه ليس مرتبطاً بدلالته على المضي فقط .

ونخلص بعد هذا كله الى أنه لا علاقة لإعراب المضارع بدلالته الزمنية ، وأن استقراء النحاة لمواضع إعراب المضارع استقراء صحيح ، إذ حكموا بأنه ينصب إذا سبق بأدوات معينة ، ويجزم إذا سبق بأدوات أخرى ، استقروها وأحصوها . ويرفع إذا لم يسبق بأي أداة من أدوات النصب أو الجزم .

ولا بد لي من أن أشير هنا إلى حقيقة يتجاهلها كثير من الباحثين المحدثين ، وهم يتحدثون عن نظرية العامل والمعمول في النحو العربي ، وهي أن النحاة القدماء الذين عولوا على مسألة العامل والمعمول في درسه النحو ، قد تنبهوا إلى أن هذه العوامل ، ومنها أدوات نصب المضارع وجزءه ، ليست هي التي تعمل ، فنصب ، أو تجزم ، أو ترفع ، أو تجر ، وإنما المتكلم هو الذي يفعل ذلك ، وهذا ابن جنى المتوفى (سنة ٣٩٢) ، وهو من رواد تلك المدرسة يقول : « وإنما قال النحويون » « عامل لفظي » ، « و « عامل معنوي » ، ليسرُوك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كررت يزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه مرفوع الاسم . هذا ظاهر الأمر ، وعابه صفحة القول . فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا :

« لفظي » و « معنوي » لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ،
أو باشتغال المعنى على اللفظ » (١٢٧) .

ويتضح لنا من نصّ ابن جنّي أن غرضهم من التأكيد على مسألة العمل
والعامل والمعمول إنما هو غرض تعليمي محض (١٢٨) ، ولا يقلل
من قيمة هذا الغرض «بالغة النحاة المتأخرين في الاعتداد بتلك المسألة وتقرهم
فيها ، لأن أصل الفكرة سليم ، وهو قائم على وضع أسس مدروسة مسترة
من كلام العرب ، يستطيع المتعلم أن يضبط بها أواخر الكلم في التراكيب
المختلفة ، إذا ما وضحت في ذهنه العوامل اللفظية والمعنوية التي تؤثر في
الأسماء والأفعال ، فتجلب لها حركات الإعراب المختلفة .

ولم يكتفِ النحاة باستقراء وظيفة الأسماء والأفعال في الكلام ، بل استقروا
أيضاً الحروف ، فقاموا بإحصائها ، ومعرفة معانيها ، وهو واضح ورودها في
الكلام ، وربما أفردوا لها كتاباً خاصة ، أن فعل الرّماني المتوفى سنة (٣٨٤ هـ)
في كتابه الحروف ، والمروزي المتوفى سنة (٤١٥ هـ) في كتابه (الأزهية) ،
والمرادي المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) في كتابه (الجتنى الداني) .

ولا يخلو كتاب من كتب النحو من التعرض لهذه الحروف ، فقد تناولوها
في أبواب شتى ، مثل باب العطف ، والاستفهام ، والجر ، وإعراب الفعل
المضارع والنواسخ ، والنداء ، والعرض والتحضيض ، ونصوصهم في هذا
الباب كثيرة ، فمثلاً لما عرضوا لحروف النفي وجدوا أن قسماً منها يدخل
على الجمل الاسمية ، مثل : لات ، ولا النافية للجنس ، ولا المشبهة بليس ،
وقسماً آخر يدخل على الجمل الفعلية فقط ، مثل : لم ، ولما ، وإن ، وأن
قسماً ثالثاً يدخل على الجمل الاسمية والفعلية مثل : ما ، وإن ، ووجدوا

(١٢٧) الخصائص ١/١٠٩ - ١١٠ ، ومفتاح العلوم ٢٠٥ .

(١٢٨) انظر مقدمة ابن خلدون ٥٤٦ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

عن طريق الاستقراء أن حروف النفي التي تدخل على الأفعال لما ارتباط بالآلة الزمنية للفعل ، ولعل سيويه هو أول من أشار الى ذلك حيث قال : « لن أضربُ نفي لقوله : سأضرب ، كما أن : لا تضربُ ، نفي لقوله : اضربُ ، ولم أضرب نفي : لضربت » (١٢٩) . وقال في موضع آخر : « هذا باب الفعل ، اذا قال : فعل ، فإن نفيه لم يفعل ، واذا قال : قد فعل ، فإن نفيه ، لما يفعل* ، واذا قال : لقد فعل ، فإن نفيه : ما فعل ، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال : والله ما فعل ، واذا قال : هو يفعل ، أي : هو في حال فعل ، فإن نفيه : ما يفعل ، واذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعاً ، فنفيه : لا يفعل ، واذا قال : ليفعلن* ، فنفيه : لا يفعل ، كأنه قال : والله ليفعلن* ، قلت : والله لا يفعل* ، واذا قال : سوف يفعل ، فإن نفيه لن يفعل » (١٣٠) .

وقد أحصى النحاة الحروف التي تنفي الفعل ، فوجدوا أنها ستة أحرف ، هي : لم ، ولما ، وما ، وإن ، ولا ، ولن ؛ وتبين لهم أن هذه تنقسم ثلاثة أقسام ، أحدها : ينفي الماضي ، والثاني : ينفي الحال ، والثالث : ينفي الاستقبال ، قال السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) : « حروف النفي ستة ، إثنان لنفي الماضي ، وهما : لم ، ولما ، وإثنان لنفي الحال ، وهما : إن* وما ، وإثنان لنفي المستقبل ، وهما : لا ، ولن » (١٣١) .

وفي كتاب سيويه وحده نصوص كثيرة تتصل بالحروف والادوات التي تقوم مقامها ، أضع بين يدي البحث نصين منها : أحدهما يتصل بقسم من الحروف المختصة بالأفعال ، ويتصل الآخر بالفرق بين (إن) و (إذا)

(١٢٩) الكتاب ١/٦٨ .

(١٣٠) الكتاب ١/٤٦٠ .

(١٣١) الاشياء والظواهر في النحو ٢/١١٥ ، وقد نقل السيوطي هذا النص عن الاندلسي (المتوفى سنة ٦٦١ هـ) صاحب شرح الفصل انظر ترجمته في بنية الرواة ٢/٢٥٠ .

الشرطيتين ، قال في الأول : « هذا باب الحروف التي لا يليها إلاّ الفعل ... فمن تلك الحروف (قد) ، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله : (أفعلّ ؟) كما كانت (ما فعل) ، جواباً لـ (هل فعل) ؟ ، إذا أخبرت أنه لم يقع ، ولما يفعل ، وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً ، فمن ثمّ أشبهت (قد) (لما) ، في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل . ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل ، لأنها بمنزلة السين ، التي في قولك : سيفعل ، وإنما تدخل هذه السين على الأفعال ، وإنما هي إثبات اقترانه : ان يفعل ، ... ومن تلك الحروف ربّما ، ... جعلوا (ربّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة هيئوها ليذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل الى : ربّ يقول ... فألحقوها ما ، ... ومثل ذلك : هلاّ ، ولا ، وآلاّ ، ألزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض » (١٣٢) .

وقال في النص الثاني : « (إذا) تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمرّ البُسْرُ ، كان حسناً ، واو قات : آتيك إن احمرّ البُسْرُ ، كان قبيحاً . فإنّ أبدأ مبهمّة » (١٣٣) وعلى هدى من نصّ سيبويه هذا قرر النحاة أنّ (إذا) تأتي للأمر المقطوع به ، وأنّ (إن) تأتي للأمر المظنون والمتوقع (١٣٤) .

وهناك أمر يتصل بالحروف شغل النحاة أنفسهم به كثيراً ، وهو معرفة الأثر الاعرابي لهذه الحروف ، فيما بعدها من أسماء وأفعال . فقد تتبعوا ذلك وجازوا بأحكام نحوية سديدة قائمة على الاستقراء ، فبين لهم مثلاً أنّ الحروف

(١٣٢) الكتاب ٤٥٨/١ - ٤٥٩ .

(١٣٣) الكتاب ٤٣٢/١ .

(١٣٤) المنصب ٥٦/٢ ، والفوائد الضيائية ٢٥٦/٢ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

تقسم قسمين ، حروف عاملة ، وحروف غير عاملة (١٣٥) ، ووجدوا بالتبع والاستقراء أن الحروف غير العاملة لا تختص بأحد القبيلين ، الأسماء والأفعال ، بل تكون مشتركة ، فتدخل على كل منهما ، فمثلاً حرف الاستهتام (هل يدخل على الأفعال ، نحو : هل أتى زيد ؟ ، ويدخل على الأسماء ، نحو : هل أخوك منطلق ؟ ولكنه لا يؤثر في أي منهما (١٣٧) .

ووجدوا بالاستقراء أن الحروف العاملة تكون مختصة بأحد النوعين : الأسماء والأفعال ، وأن الحروف التي تعمل في الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وأن الحروف التي تعمل في الأفعال لا تعمل في الأسماء ، فمثلاً حروف الجر عملها خاص بالأسماء ، وهي لا تعمل في الأفعال شيئاً ، وحروف الجزم ينحصر عملها في الأفعال وهي لا تعمل في الأسماء شيئاً ، قال سيويبه : « واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب » (١٣٨) .

وإذا كان النحاة قد قرروا أنه لا يعمل من الحروف إلا الحروف المختصة فانهم لم يقصدوا أن كل حرف مختص يجب أن يكون عاملاً بالضرورة ، لأنهم تنبهوا إلى أن هناك حروفاً مختصة ولكنها لا تكون عاملة ، فمثلاً أداة التعريف (أل) حرف مختص بالأسماء ، ولكنه غير عامل فيها شيئاً (١٣٩) ، وأداة التحضيض (هتلا) حرف مختص بالأفعال ، ولكنه غير عامل فيها شيئاً (١٤٠) .

(١٣٥) المرتجل في شرح الجمل ٢٤ . كتاب الأصول في النحو ١/٥٩ .

(١٣٧) سر صناعة الاعراب ١/١٤٥ ، والمرتجل ٢٤ . الكتاب ١/٤٠٩ .

(١٣٩) كتاب الأصول في النحو ١/٦٠ ، وسر صناعة الاعراب ١/١٤٥ .

(١٤٠) الكتاب ١/٤٥٩ .

وما استقراء النحاة مما يتصل بالحروف عمل واسع ومتشعب ، ولم يكن غرضي أن أعرض لذلك كله ، بل كان غرضي هو أن ألتقط منه نماذج أضعها بين يدي الباحثين المعاصرين لأبين لهم أن النحاة قد أفادوا من المنهج الاستقرائي الوصفي إيساً إفادة ، وأنهم أسدوا للعربية في ذلك فضلاً كبيراً ، إذ قدموا لنا دراسة قيعة ، ستبقى منار الكل من يريد أن يفهم قوانين العربية وأحكامها .

★ ★ ★

وإذا كان النحاة قد شغلوا أنفسهم باستقراء أحوال الكلم في التراكيب وما يطرأ على المفردات من إعراب وبناء حتى سموا النحو : « إعراباً » (١٤١) ، فإن ذلك لم يحل دون تتبعهم المعاني المختلفة التي تتظمها التراكيب ، ولم يحل كذلك دون استقراءهم أساليب الكلام ، فجاءت كتبهم حافلة في دراسة موضوعات تتصل بتلك المعاني والأساليب ، مثل : الأعراف والنهي ، والانبئات والنفي ، والاستفهام ، والخبر ، والطلب ، والدعاء ، والنداء والاستثناء ، والحصر ، والتوكيد ، والتقسيم ، والتخصيص ، والعرض ، والأغراء ، والتحذير ، والاختصاص ، والمدح ، والذم ، والتعجب ، والشرط ، والجزاء ، والحذف ، والذكر ، والتقديم ، والتأخير ، والإيجاز ، والانساع .

واعتقد أن النحويين كانوا أسبق من علماء البلاغة في استقراء تلك المعاني الأساليب ، بل هم الذين مهدوا لهم سبيل ذلك ، ولا أريد هنا أن أضع بين يدي البحث جميع ما قدمه النحاة في هذا الباب ، بل سأكتفي بعرض نماذج من ذلك ، أستقيها من كتاب سيويه الذي يعد رائد هذا النوع من الدراسة .

فقد تحدث مثلاً عن التقديم والتأخير في باب التاعل والمفعول به ، فذكر أن الأصل هو تقديم التاعل ، نحو : قولك : ضرب عبدالله زيداً ، « وإن قدمت المفعول وأخرت التاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ،

الدكتور عدنان محمد سلمان

وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُ الله ، لأنك إنما أردت به مؤخرأ ما أردت به مقدماً .. فمن ثمَّ كان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً ، وهو عربيّ جيد كثير ، كأنهم انما يقسمون الذي بيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم » (١٤٢) .

وفي باب الأمر والنهي ذكر أن هذين الأسلوبين إنما هما خاصان بالأفعال ، وشبههما بالاستفهام ، إلا أن صلة الأمر والنهي بالفعل أقوى من صلة حروف الاستفهام به ، فقال : « ... الأمر والنهي إنما هما بالفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى ، وكان الأصل فيها أن يُبدأ بالفعل قبل الاسم ، فكذا الأمر والنهي ، لأنهما لا يتعان إلاً بالفعل ، مظهرأ أو مضمرأ ، وهما أقوى في هذا من الاستفهام ، لأن حروف الاستفهام قد تستعمل وليس بعدها إلاً الأسماء ، كقولك : أزيدُ أخوك ، رمتي زيد منطلق ، وهل عمرو ظريف . والأمر والنهي لا يكرنان إلاً بفعل ، وذلك قولك : زيداً اضربه ، وعمراً أمر به ، ... وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبدُ الله اضربه ، ابتدأت عبد الله ، ورفعته بالابتداء ، ونهيت المخاطب له ليعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه ، كما فعلت ذلك في الخير » (١٤٣) .

وتحدث سيويه عن الدعاء فقال : « واعلم أن الدعاء بمتزلة الأمر والنهي ، وإنما قيل دعاء ، لأنه استعظم أن يقال : أمر ونهي ، وذلك قولك : اللهم زيداً فاغفر ذنبه » (١٤٤) .

وتحدث عن الاتساع والاختصار والايجاز في مواضع متفرقة من الكتاب ، منها قوله : « وما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى

(١٤١) الايضاح في علل النحر لزوجاجي ٩١ .

(١٤٢) الكتاب ١٤/١ - ١٥ .

(١٤٣) الكتاب ٦٩/١ .

(١٤٤) الكتاب ٧١/١ .

(واسأل القرية التي كنا فيها ، والعرير التي أقبلنا فيها) (١٤٥) ، إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ... ومثله : (بل مكر الليل والنهار) (١٤٦) ، وإنما المعنى : بل مكرهم في الليل والنهار ، وقال تعالى : (واكنّ البرّ من آمن بالله) (١٤٧) ، إنما هو : واكنّ البرّ برّ من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل : (ومثل الذين كفروا كمثل الذي يَسْتَعِيقُ بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً) (١٤٨) ، فلم يشبهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ، واكنه جاء على سعة الكلام والايجاز اعلم المخاطب بالمعنى ، ومثل ذلك من كلامهم : ينو فلان يطؤهم الطريق ، وإنما يطؤهم أهل الطريق (١٤٩) . وأعتقد أن في هذه النصوص دليلاً كافياً على عظيم اهتمام النحاة باستقراء معاني الكلام واماليه وأنهم لم يشغلوا أنفسهم بالشكل بل اهتموا به كما اهتموا بالمضمون والمعنى .

والم يكتف النحاة باستقراء اوضاع المفردات العربية في التراكيب ، وما يطرأ عليها من تغيير يتصل بإعرابها أو بنائها ، بل قاموا أيضاً باستقراء الجملة في العربية ، وكيف يتألف الكلام ، وعلام يعتمد ؟ وماذا ينبغي أن يتوفر في التركيب ليكون كلاماً ؟ فدلّتهم الاستقراء والتبج الى ان الكلام هو التركيب الذي يحسن السكرت عايه (١٥٠) ، المشتمل على فائدة يقدمها المتكلم بين يدي المخاطب ، فليس كل تركيب يعد كلاماً ، فشرط الكلام أن تتوفر فيه الفائدة (١٥١) ، ويعد سيويه أول من تنبه الى

(١٤٥) يوسف / ٨٢ .

(١٤٦) بآ / ٣٣ .

(١٤٧) البقرة / ١٧٧ .

(١٤٨) البقرة / ١٧١ .

(١٤٩) الكتاب / ١ - ١٠٨ - ١٠٩ .

(١٥٠) النوائد الضيائية ١٧٥/١ والمرتجل في شرح الجمل ٣٤٠ .

(١٥١) المنتصد في شرح الايضاح ٩٣/١ ، ومغني اللبيب عن كتب الاعراب ٤٢/٢ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

هذه المسألة ، حيث قال : « واذا قلت كان رجلٍ ذاهباً ، فليس في هذا شيء تُعَلِّمُهُ كان جهله [يعني المخاطب] ، ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارساً ، حَسُنَ لأنه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجهله ، وار قلت : كان رجل في قوم فارساً ، لم يحسُنْ ؛ لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا فارس ، وأن يكون من قوم » (١٥٢) .

وتوصل النحاة عن طريق الاستقراء الى أن الكلام لا بُدَّ أن يبنى من ركبتين هما المسند والمسند اليه ، وأن المسند اليه لا يكون الا اسماً . أما المسند ، فقد يكون اسماً ، وقد يكون غير اسم . قال سيبويه : « هذا باب المسند والمسند اليه ، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدْءاً ، فمن ذلك : الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبدالله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بُدْءاً من الآخر في الابتداء » (١٥٣) .

وثبت عند النحاة بالاستقراء أن الاسم لا يمكن أن تخلو منه الجملة ، أما الفعل فقد يُستغنى عنه في الكلام (١٥٤) . وذلك أن الاسم قد يبنى منه ومن اسم آخر تركيب يؤلف كلاماً ، ولا يشترط في هذا التركيب أن يضم فعلاً ، نحو : « هذا أخوك » ، أما الفعل فلا يؤلف منه كلام إلا إذا أسند إلى اسم ، إذ لا يمكن أن يسند الفعل إلى فعل آخر (١٥٥) ، ومن هنا قرر النحاة أن الفعل لا يخاو من اسم مرفوع مسند إليه . قال سيبويه : « الفعل لا بُدَّ له من فاعل » (١٥٦) ، وقال في موضع آخر : « لا يخاو الفعل من مضمير أو مظهر مرفوع من الأسماء » (١٥٧) .

(١٥٣) الكتاب ٧/١ .

(١٥٢) الكتاب ٢٦/١ - ٢٧ .

(١٥٤) الكتاب ٦/١ .

(١٥٥) كتاب المختص في شرح الايضاح ٩٥/١ ، والمرتبج ٢١ والفوائد الفياثية ١٨٨/١ .

(١٥٧) الكتاب ٤١/١ .

(١٥٦) الكتاب ٤٠/١ .

واستقرى النحاة بعد سيبويه أنماط التراكيب التي تأتلف فتكون كلاماً تاماً ، وكان أبو علي الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧ هـ) من أقدم الذين تعرضوا لذلك ، فقد قال في الإيضاح : « فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً كقولنا : عمرو أخوك ، وبشر صاحبك ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك ، كقولنا : كتب عبدالله ، وسرَّ بكرٌ ، ومن ذلك : زيد في الدار ، ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : إنَّ عمراً أخوك ، وما بشر صاحبك وهل كتب عبدالله ، وما سرَّ بكر ، ولعلَّ زيداً في الدار ، وما عدما ذكر مما يمكن ابتلائه من هذه الكلم فمطرحٌ إلا الحرف مع الاسم في النداء (١٥٨) ، نحو : يا زيد ، ويا عبدالله ، فإن الحرف والاسم قد يأتلف منهما كلام مفيداً في النداء » (١٥٩) .

ويعني أبو علي بالتراكيب المطرحة هذه التراكيب الثلاثة : « الفعل مع الفعل ، والفعل مع الحرف ، والحرف مع الحرف » (١٦٠) ، فهذه الأنماط من التراكيب لم يأت منها شيء في العربية ، وذلك ثابت بالاستقراء . وهذا الذي ذكره أبو علي الفارسي يمثل أقل ما يمكن أن يأتلف منه الكلام ، وهو استقراء سليم وصادق (١٦١) .

وقد توسع النحاة المتأخرون في تتبعهم أنماط التراكيب التي يأتلف منها الكلام ، ويأتي ابن هشام المتوفى سنة (٧٦١ هـ) في مقدمة هؤلاء النحاة ، فقد ذكر أن صور تأليف الكلام ست : « وذلك لأنه يتألف من اسمين ، نحو :

- (١٥٨) جمهور النحاة ومنهم أبو علي يدعون إلى أن النداء جملة فعلية اسمية فلها انظر الكتاب ١٤٧/١ ، والمسائل المسكيات لأبي علي ٨٧ ، ومع المواع ١٧١/١ .
 (١٥٩) الإيضاح الفسدي ٩ وانظر المتصدي في شرح الإيضاح ٩٤/١ .
 (١٦٠) المرتجل في شرح الجمل ٥٧ والمتصدي في شرح الإيضاح ٩٤/١ ، والفوائد الضيائية ١٧٧/١ .
 (١٦١) شرح قطر الندى وبطل الصدى ٤٥ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

زيد قائم ، أو من فعل واسم ، نحو : قام زيد ، وضرب زيد ، أو من جملتين ، وذلك في باب الشرط والجزاء ، نحو : إن قام زيد قمت ، وباب القسم وجوابه ، نحو : أحلف بالله لزيد قائم . أو من فعل واسمين ، نحو : كان زيد قائماً ، أو من فعل وثلاثة أسماء ، نحو : علمت زيدا فاضلاً ، أو من فعل وأربعة أسماء ، نحو : علمت زيدا عمراً فاضلاً » (١٦٢) .

وهذا الذي ذكره ابن هشام إنما يخص الجمل الصغيرة التي يكون فيها المسند مفرداً ، اسماً أو فعلاً ، ولا يشمل الجمل التي يكون فيها المسند جملة ، وهي التراكيب التي يبنى فيها الكلام على اسم مبتدأ ، ثم يؤتى بخبره جملة اسمية ، نحو : « زيد أبوه قائم » ، أو جملة فعلية ، نحو : « زيد يقوم » أو « زيد يقوم أبوه » ، وسمى ابن هشام هذا النوع من التراكيب « الجمل الكبرى » (١٦٣) ، لأنها تحتوي على إسنادين .

وللنحاة مباحث كثيرة تتصل بالجملة قائمة على الاستقراء ، فقد قسموا الجمل الى جمل اسمية وجمل فعلية ، وتتبعوا نواسخ الجمل الاسمية ، وتحدثوا عن الجمل التي لها عمل من الإعراب والجمل التي لا عمل لها من الإعراب ، وثبت عندهم بالاستقراء أن الجمل التي لها عمل من الإعراب لا بد أن يكون فيها رابط يربطها بما قبلها ، فتبعوا رابط جملة الخبر بالمبتدأ ، وربط جملة النعت بالمنعوت ، وربط جملة الحال بصاحبه ، قال ابن الخشاب (المتوفى سنة ٥٦٧ هـ) : « وأعلم أن هذه الجمل التي وقعت موقع المفردات ، فحكم لها بإعرابها في الموضع ، لا تعرى من ذكر يرجع الى المذكور الذي كان ذلك المفرد الذي ثابت هذه الجملة منابه تابعاً له ، وثانياً ، كخبر المبتدأ ، فمثلاً في قولك : « زيد أبوه خارج » ، فإطاء في قولك (أبوه) هي

(١٦٢) شرح قطر الندى وبل العدى ٤٤ .

(١٦٣) سني القيب عن كتب الأعراب ٤٥/٢ .

الذكر العائد . ولو قلت : زيد عمرو منطلق ، لم يجز ، لتعري الجملة من الذكر ، (١٦٤) .

وثبت عندهم بالاستقراء أن جملة الخبر قد تكون نفس المبتدأ في المعنى وعندئذ لا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ (١٦٥) ، نحو قولنا : ونظفي الله حسي ، لأن المراد بالنطق المنطوق به (١٦٦) ، وهو الخبر (الله حسي) .

وتبين لهم بالاستقراء أيضاً أن رابط الجملة الحالية إما أن يكون ضميراً عائداً على صاحب الحال . وإما أن يكون واواً سموها (واو الحال) ، وقد يجمع بين الواو والضمير في جملة الحال (١٦٧) ، نحو : خرج زيد وتحتة فرس جواد ، والواو هنا ليست لازمة ، إذ تستطيع أن تقول : خرج زيد تحتة فرس جواد ، فيكون الذكر العائد على صاحب الحال هو الضمير الهاء في جملة الحال « تحتة فرس جواد » . ولكن إذا خلت جملة الحال من ذكر يرجع الى صاحب الحال عندئذ تكون الواو لازمة لربط جملة الحال بجملة صاحب الحال ، نحو : « خرج زيد وعمرو قائم » . ولا يصح أن تسقط الواو من مثل هذا الكلام لخلو الجملة الثانية « عمرو قائم » من أي رابط يربطها بالجملة السابقة (١٦٨) ، والأصل في الكلام أن يكون آخره مرتبلاً بأوله .

والرابط لا يختص بالجملة التي لها محل من الإعراب ، بل قد يشترط وجوده في بعض الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، مثل جملة الصلة ، إذ لا بد لها من أن تحتوي على ضمير يعود على الاسم الموصول ، وهذا الضمير

(١٦٤) المرتجل في شرح الجمل ٣٤٣ .

(١٦٥) المنتخب ١٢٨/٤ ، والمقرب لابن عصفور ٨٣/١ .

(١٦٦) أرواح المسالك الى ألفية ابن مالك ١٣٩/١ .

(١٦٧) المرتجل في شرح الجمل ٣٤٣ .

(١٦٨) المرتجل في شرح الجمل ٣٤٣ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

هو الرابط الذي يربط جملة الصلة بالاسم الموصول ، والأصل في هذا الضمير أن يكون مذكوراً ، ولكن قد يحذف (١٦٩) ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (فاقض ما أنت قاضٍ) (١٧٠) ، أي : فاقض ما أنت قاضٍ به .

وحذف الرابط ليس منحصراً في جملة الصلة ، فقد يقع في جملة الصفة ، وعلى هذا نرى قوله تعالى : (وأتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً) (١٧١) ، ومعناها : لا تجزي نفس فيه عن نفس شيئاً . وقد يقع حذف الضمير الرابط في جملة الخبر أيضاً ، نحو قولهم : « السمنُ متّونٌ يدرهم » ، أي « متّونٌ منه يدرهم » (١٧٢) .

إن هذه المباحث المتصلة بالجملة وما يتعلق بها كلها قائمة على الاستقراء وحده ، وليس للعلوم الكلامية أي أثر فيها ، والأحكام التي أوردتها النحاة في هذا الباب كلها أحكام صادقة وسديدة وشاملة ، ولا أظن أن هناك من الباحثين المعاصرين من يستطيع أن يستدرك عليهم فيها شيئاً .

لقد كان استقراء كلام العرب همّ النحاة ، واستطاعوا عن ذلك الطريق أن يثروا المكتبة العربية بذلك التراث الضخم من المؤلفات التي سطروا فيها قواعد العربية وأحكامها ، وكانت كل طبقة منهم تكمل عمل الطبقة السابقة لما ، فجاء استقراؤهم كلام العرب مكتملاً بعضه بعضاً . فاذا فات أحد النحاة شيء ما ، نرى نحويّاً آخر أو أكثر من نحويّ يستدركون عليه ما فات ، والنّاظر في كتب النحو كثيراً ما يرى أن بعض النحاة يستدرك على بعض آخر ، إذ من المتعذر على أيّ عالم أن يتروعب اللغة كلّها ، ولهذا لم يسلم نحويّ من

(١٦٩) الكتاب ٤٤/١ - ٤٥ .

(١٧٠) طه/٧٢ وانظر اوضح المسالك اللفية ابن مالك ١٢٣/١ .

(١٧١) البقرة/٤٨ وانظر الكتاب ١٩٣/١ والبيان في غريب امرب القرآن ٨٠/١ .

(١٧٢) الفوائد الفيائية ٢٨٣/١ ومع المواع ٩٦/١ - ٩٧ .

الاستدراك عليه وخاصة التحاة المتقدمين ، أمثال : سيويه ، والقرّاء ، والمبرّد .

ولعل أول استقراء ناقص وردت الإشارة إليه ، هو ذلك الاستقراء الذي أجراه أبو الأسود الدؤلي والمتعلق بالأحرف المشبهة بالفعل ، فقد ذكرت الأخبار أنه لما أراد أن يضع صحيفة في النحو تتبع هذه الأحرف فيما تتبع من مبادئ النحو الأولية ، ثم عرضها على الإمام علي ، رضي الله عنه ، فوجد أنه ذكر خمسة من هذه الأحرف ، وهي : إن ، وأن ، وكأن ، وليت ، و لعل ، وأغفل ذكر (لكن) ، فقال له الإمام علي : لِمَ تركتها ؟ فقال له أبو الأسود الدؤلي : لم أحسبها منها . فقال له : إنها منها ، نزلها فيها (١٧٣) .

ومن التحاة الذين استدرّك عليهم سيويه ، فقد فاته مثلاً أن يذكر آيات (في أدوات الشرط ، واقتصر في إيرادها ضمن أدوات الاستفهام (١٧٤) فجاه التحاة من بعده فاستدركوها عليه ، فذكروها في باب الشرط ، قال السيوطي : « ومن لم يحفظ الجزم بها سيويه ، لكن حفظه أصحابه » (١٧٥) . ولما عرض سيويه لحرف الجر (من) ذكر أنها تدخل على المكان ، ولم يذكر أنها تدخل على الزمان (١٧٦) ، وهذا غريب منه ، فقد جاءت في القرآن الكريم والشعر داخلة عليه ، قال تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّمْوِيلِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) (١٧٧) ، وقال النابغة :

تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْزَامِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْتُ كُلَّ التَّجَارِبِ (١٧٨)

-
- (١٧٣) الأشباه والتماثل في النحو ٧/١ .
 (١٧٤) الكتاب ٣١٢/٢ .
 (١٧٥) مع المراجع ٥٧/٢ .
 (١٧٦) الكتاب ٣٠٨/٢ .
 (١٧٧) التوبة / ١٠٨ .
 (١٧٨) أبي مني القبيب عن كتب الاعراب ١٤/٢ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

وقد نص كثير من النحاة غير سيويه على أنها لا تخص بالمكان فقط ، بل تدخل عليه وعلى الزمان (١٧٩) . وهو الصحيح اورودها كثيراً في كلام العرب داخلة على الزمان ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

وفات سيويه أن يذكر النصب بـ (حاشا) على الاستثناء ، فلم يشر إلا إلى الجر بها ، وجاء النحاة من بعده ، فذكروا أنها تجر الاسم بعدها كثيراً ، وتنصب قليلاً ، وهي في كلا الحالين تفيد الاستثناء . وهي حرف جر إذا جر الاسم بعدها ، وفعل جامد إذا نصب الاسم بعدها (١٨١) .

وفات الفراء المتوفى سنة (٢٠٧ هـ) أن يذكر لفظة (هن) ضمن الأسماء التي تعرب بالواو رفعاً ، وبالألِف نصباً ، وبالياء جرّاً (١٨٢) ، فاقصر على ذكر هذه الأسماء : « أبوك ، وأخوك وحموك ، وفوك » ، فهي عنده خمسة أسماء ، ولم يحفظ في لفظة (هن) إلا الإعراب بالحركات ، فجاء النحاة من بعده ، فذكروا أن هذه الأسماء ستة (١٨٣) ، وجعلوا لفظة (هن) منها ، ومن هنا شاع في كتب المتأخرين مصطلح الأسماء الستة (١٨٤) .

وزعم المبرد المتوفى (٢٨٥ هـ) أنه لم يرد في كلام العرب مثل «لولاي ، ولولاك ، ولولاه» ، وقرّر أنه لا يأتي من الأسماء بعد (لولا) ، إلا ضمير الرفع المنفصل . مثل «لولا أنتم ، ولولا أنا ، ولولا هو» ، أو اسم ظاهر مرفوع ، مثل : «لولا زيد» (١٨٥) ، واعتمد المبرد في ذلك على ما استقرأه

(١٧٩) الفوائد النحوية ٣٢٠/٢ ، والتسهيل ١٤٤ ، ومعالم ٣٤/٢ .

(١٨٠) الكتاب ٣٥٩/١ .

(١٨١) مفتي اللبيب عن كتب الاعراب ١١٠/١ والتسهيل ١٠٥ .

(١٨٢) شرح الأشموني ٦٩/١ .

(١٨٣) القح في التريفة ٦٧ .

(١٨٤) أرنج المسالك ٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٦٨/١ ، ومعالم ٣٨/١ .

(١٨٥) الكامل ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ ، وانظر المختص ٧٣/٢ ، و٧٧ .

في القرآن الكريم من استعمال (لولا) . إذ لم يرد فيه مجيء ضمير الجر بعد (لولا) . وما استقراه المبرد في القرآن صحيح ، إذ لم يرد فيه بعد (لولا) ضمير سوى ضمير الرفع المنفصل ، ومنه قوله تعالى : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) (١٨٦) ، ولكن عدم ورود شيء من العربية في القرآن الكريم ، لا يعني أبداً أنه غير وارد في غيره من كلام العرب ، فمثلاً لم يرد في القرآن الكريم استعمال (أَيَّان) أداة شرط ، إذ اقتصر استعمالها فيه على الاستفهام ، ومنه قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا) (١٨٧) ، فهل يعني هذا أنها لم تستعمل أداة شرط في العربية ؟ والصحيح أنها استعملت (١٨٨) ، ومنه قول الشاعر :

إذا التعبة العيشاء كانت بفترة

نَأْيَانِ مَا تَعُدُّ لِبِهَا الرِّيحُ تُتَزَلِّ (١٨٩)

ولم يرد في القرآن الكريم استعمال (لَدُنْ) إلا مسبوقه بحرف الجر (من) ، ومنه قوله تعالى : (وَعَلَّمَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) ، ولكن هذا لا يمنع استعمالها مجردة من حرف الجر (من) ، فقد جاءت على هذا النمط من الاستعمال في قول القطامي :

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَه

لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الدَّوَابِّ (١٩١)

فاحتجاج المبرد إذن قائم على استقراء ناقص ، لم يشمل أنماط كلام

-
- (١٨٦) سبأ / ٣١ .
 (١٨٧) الأعراف / ١٨٧ .
 (١٨٨) أرواح المساك / ٣ / ١٨٩ .
 (١٨٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللانظ ٣٦٣ والبيت في ديوان المظليين برواية مقاربة ٣ / ١٩٤ .
 (١٩٠) الكهف / ٦٥ .
 (١٩١) شرح الأشونني ٣ / ٣٦٣ .

الدكتور عدنان محمد سلمان

العرب كلها ، بل اقتصر على نمط واحد وهو ما ورد في التزليل ، وما ورد فيه لا يبع استعمال جميع المفردات العربية ، ولا صيغها المختلفة مع أنه بلا ريب ، يعد نموذجاً فريداً لأساليب العربية وصيغها وتراكيبها ، فضلاً عن أنه أوثق نص صيغت ألفاظه بلغة العرب الخالدة . ومن هنا أثبت غير الميرد من النحاة صحة استعمال مثل (لولاك ، ولولاي ، ولولاه) ، فجاؤوا بشواهد من كلام العرب تصحح مذهبهم ، ومنها قول يزيد بن أم الحكم :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قُلَّةِ التَّيْبِ مُنْهَوِي (١٩٢)

فاذا كان سيويه والفراء والميرد وغيرهم من النحاة قد فاتهم شيء من كلام العرب ، فأصدروا أحكاماً ناقصة أو غير سديدة ، فان الله تعالى قد قَيَّضَ للعربية من استطاع أن يكمل ما فات أولئك الأعلام على سعة حفظهم وكثرة تبهمهم ، فجاءت أحكام العربية في غاية السداد والكمال والشمول .

★ ★ ★

ويتضح مما أوردته في ثنايا هذا البحث أن النحاة قد اعتمدوا المنهج الوصفي القائم على الاستقراء ، فبنوا أحكامهم النحوية على ما استخلصوه من ذلك الاستقراء الواسع لمختلف أنماط الكلام العربي ، واستطاعوا أن يضبطوا قوانين النحو العربي وقواعده الكلية والجزئية ، سواء أكان ذلك متعلقاً بمفرداتها أم كان متعلقاً بتراكيبها ، وأنهم استوعبوا نظم العربية ولم يفهم من أحكامها شيء ذو بال . ولم يكن للعلوم الكلامية أي أثر في وضعهم تلكم الأحكام والضوابط والقواعد التي بنوا عليها صرح النحو العربي ، وسيبقى عملهم هذا من الأعمال العظيمة التي تعتز بها الأمة طبقة بعد طبقة . فجزاهم الله عنا وعن العربية خير الجزاء .

(١٩٢) الكتاب ١/٢٨٨ ، وانظر كتاب الأزهية ١٨٠ ، ومغني اللبيب ١/٢١٦ وشرح الأشموني

. ٢٠٦/٢